الاقتراض المعجمي بين الرفض والقبول

د. نجمة خليفة عطية
جامعة الزيتونة/ كلية اللغات

المقدمة

الحمد لله الذي أودع من أسرار الإعجاز في كتابه ما لا تستوعبه العقول، ولاتستنفذه كثرة البحوث، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد..

فإنَّ اللغة العربية عبر مراحل تطورها تأثرت بشقيقاتها الساميات نتيجة لذيوعها وانتشارها بظهور الإسلام، وهوما أدى إلى القضاء على اللغة السريانية التي اقتبست كثيرا من مفردات اللغة اليونانية نتيجة لاحتكاكها بها وتأثرها بأساليبها، والتي بقيت آثارها على ألسنة الناطقين باللغة العربية، كما انتصرت اللغة العربية قبل الإسلام على مجموعة اللغات اليمينة القديمة بعد تأثر بعض أصواتها ومفرداتها بها[1].

فهي " تؤلف مع اللغات اليمينة القديمة واللغات الحبشية السامية شعبة لغوية واحدة يطلق عليها اسم الشعبة السامية الجنوبية، وذلك أن صلات القرابة التي تربطها بهذين الفرعين أقوى كثيرا من صلات القرابة التي تربطها بشعبة اللغات السامية الشمالية "[2].

والعربية الفصحى المستعملة اليوم هي العربية الباقية لغة أهل نجد والحجاز، والتي كانت منتشرة في الجزيرة العربية، ومتشعبة إلى لهجات مختلفة لكل منها سماتها وخصائصها، غير أنَّ اللهجة القرشية تميزت عن غيرها من اللهجات الأخرى بما توفر لها من أسباب دينية واقتصادية وسياسية واجتماعية نتيجة لموقعها الجغرافي الذي هيأ لها الاتصال بالقبائل المجاورة تجاريا وثقافيا ودينيا، فكانت أكثر اللهجات انتشاراً، وأغزرها مادة،

وقدرة على التعبير لتيسير التخاطب والتعامل مع أصحاب اللهجات الأخرى، فقدّر الله لها أن تجمع بين القبائل العربية في لهجة واحدة هي القرشية لغة الأدب والكتابة، واللغة التي نزل بها القرآن الكريم، فكفل لها الاستمرار والبقاء إلى يومنا هذا .

وبظهور الإسلام اتسعت رقعة العربية في بلاد العجم بدخول الأعاجم في الإسلام وانتقال العلوم والفنون والمعارف من سائر تلك البلاد الفارسية واليونانية ... إلخ إلى بلاد العرب فاكتسبت لغتهم ثروة لغوية أكسبتها تنوعا في الألفاظ، باختلاف الدلالات، تلك الألفاظ التي ورد الكثير منها في القرآن الكريم[3].

ووجد الفرس وغيرهم من العجم أنفسهم في حاجة إلى العلم بالعربية لغة الدِّين الذي اختاروه ديناً لهم، فهي الوسيلة لفهم الكتاب وسنة سيد المرسلين لمعرفة أوامره ونواهيه، وسائر أحكامه التي يصلح بها حالهم في الدنيا والآخرة، لذا كان أكثر علماء العربية من الفرس[4]. الذين أولوا اللغة العربية اهتماما بالغا، بدراساتهم وأبحاثهم، وسعيهم وراء أصول مفرداتها، ومعرفة اشتقاقها، ومن ثمّ معانيها، فشاركوا بنصيب وافر في التأليف والتصنيف، وهو ما كفل لها أسباب الانتشار والازدهار.

وكان لهذا اللقاء بين العرب والفرس أثره في ظاهرة التأثير والتأثر بين اللغتين، فاختار الفرس الحروف العربية لفارسيتهم الحديثة، ولاختلاف اللغتين في نوعية أصواتهما اضطروا لتطويع بعض الحروف؛ لأداء الأصوات المنطوقة في الفارسية.

كما تسربت إلى الفارسية كثير من الألفاظ والتراكيب والعبارات العربية، غير أنَّهم نطقوا بعضا منها بلهجتهم الأعجمية، فنطقوا الحاء هاء، وعجزوا عن نطق الهمزة فكتبوا كلمة (حذاء) على نحوٍ يوهم القارئ العربي أنها كلمة غيرها؛ لأنها في الرسم (هدى)، ونطقوا القاف غينا، فكتبوا (قدير) قاصدين بها (غدير).

إلى جانب ذلك ألحقوا تاء مفتوحة بكل كلمة عربية آخرها تاء مربوطة نحو:نعمت وعزت،وبهجت.

وأدخلوا السوابق واللواحق على ألفاظ عربية مثل: بي شك أي بلا شك وإخلاص مند بمعنى مخلص، ودينار بمعنى تقي.

وفي الفارسية انصرفت بعض ألفاظ العربية عن معناها الأصلي إلى آخر مغاير مثل كلمة (نشاط) في الفارسية بمعنى(سرور)، و(تأتي) بمعنى (عقاب) و(حصار) بمعنى (حصن)، و(صلح) بمعنى (سلم)، وهي ظاهرة لغوية مألوفة بين اللغات[5].

ومن الألفاظ العربية التي دخلت الفارسية، ألفاظ إسلامية يتعذر وجودها في الفارسية، كانت نتيجة لدخول الفرس في الإسلام، ولبعدها عن لغتهم الفهلوية، التي كانت من الفارسية قبل الإسلام، ومن تلك الألفاظ: المسلم، والمؤمن، والكافر، والمنافق، والفاسق، والزكاة، والحج، والتيمم، والقبلة، والطلاق[6].

ولا نسعى للجناية على اللغة الفارسية، فنرى بالمقابل "أخذ العرب عن الفرس ما لا يقع تحت حصر من ألفاظ معظمها أسماء للمطعوم، والمشروب، والنباتات والأدوات التي لا إلف للعرب بها "[7].

وزاد عدد تلك الألفاظ الأعجمية زيادة كبيرة، على يدي العلماء الأعاجم الذين ألفوا بالعربية كتباً وأبحاثا علمية حول النبات والحيوان والطب، وحشدوا قدرا كبيراً من ألفاظ لغتهم في مؤلفاتهم، على نحو ما فعل الفارابي والرازي وابن سينا وغيرهم[8].

وبازدياد تدفق تلك الألفاظ بنقل العرب للعلوم والفنون اليونانية والفارسية والهندية، رأوا أنَّهم بحاجة إلى إخضاعها لمقاييس لغتهم العربية، " ومن المقرر أن الكلمات المقتبسة تخضع للأساليب الصوتية في اللغة العربية التي اقتبستها فتتشكل في الصورة التي تتفق مع هذه الأساليب، وينالها من جراء ذلك بعض التحريف في أصواتها وأوزانها، وطريقة نطقها وتبعد هذه النواحي أو في بعضها عن صورتها الأولى، وهذا هو ما حدث للكلمات التي اقتبستها العربية في مختلف عصورها من اللغات الأخرى"[9]، وهذا العمل يسمى تعريبا، وتلك الألفاظ الأعجمية تسمى ألفاظا معرَّبة.

واختلفت تعريفات القدامى والمحدثين للتعريب، إلاَّ أننا سنذكر أشهرها عند القدامى، وما ارتضيناه من تعريفات المحدثين على النحو الآتي:

ذكر الجواليقي تـ (540هـ) في ديباجة كتابه " المعرَّب من الكلام الأعجمي " أنَّ المعرّب هو: "ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، ونطق به القرآن المجيد، وورد في

أخبار الرسول – صلى الله عليه وسلم – والصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم أجمعين– وذكَرَتُه العرب في أشعارها وأخبارها؛ ليعرف الدخيل من الصريح"[10].

وقال الخفاجي تـ (1069هـ)، وهو متأخر عنه بكثير:" اعلم أن العرب تكلمت بشيء من الأعجمي، والصحيح منه ما وقع في القرآن، أو الحديث، أو الشعر القديم، أو كلام من يوثق بعربيته .... ولا يصح الاشتقاق فيه ... واعلم أنَّ التعريب نقل اللفظ من العجمية إلى العربية، والمشهور فيه التعريب، وسماه سيبويه وغيره إعراباً، وهو إمام العربية، فيقال حينئذ مُعْرَب ومُعرَّب"[11].

وسبقه السيوطي تـ (911هـ) في المزهر، وهو كتاب ليس في المعرّب بقدر ما هو كتاب في علوم اللغة، فقال: " هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[12].

وحين نتجاوز المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي عند المحدثين نرى الدكتور رشاد عبد الجواد، يتعرض لمفهوم التعريب فيقول: " أمَّا العرب فقد أطلقوا على عملية نقل الألفاظ واستعارتها لفظ (التعريب)، وعلى اللفظ المفترض (اللفظ المعرّب) وهو الذي طوعته العرب بألسنتها، وغيّرت فيه بالزيادة، أو النقصان والإبدال في الأصوات؛ ليجري بحسب أبنيتها ويوافق أصواتها، حتى يغدو على صورة شبيهة بصورة الألفاظ العربية"[13].

وتبنى رأى الدكتور أبو مغلي في أنَّ " التعريب بالنسبة للغة العربية أدق اصطلاحاً من الاقتراض، حيث إنَّ الاقتراض هو نقل لفظة من لغة إلى لغة أخرى سواء أجرى عليها تغيير أم طرأ عليها إبدال أم لا.

ومع أنَّ التعريب يعبر عن الظاهرة نفسها إلا أنه ينطوي على مفهوم انصهار اللفظ الأجنبي في اللغة العربية، ودخولها في صيغها وقوالبها "[14].

ونراه أكثر وضوحا عند إبراهيم أنيس عندما قال:" كانت الكلمة الأعجمية التي يشيع استعمالها لدى العرب القدماء تأخذ النسج العربي؛ فيقتص من أطرافها، وتبدل بعض حروفها، ويغير موضع النبر منها ،حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية، وتلك هي التي سماها علماء العرب فيما بعد بالمعرّب، أمَّا غيرها من الكلمات الأجنبية التي بقيت

على صورتها الأصلية فقليل عددها، وقد ظلت قليلة الشيوع والدوران، وأطلق عليها (الأعجمي الدخيل) كأنما أريد بهذا استبعادها عن الألفاظ العربية الأصيلة "[15].

وقد أطلق بعض العلماء والمحدثين لفظ (الدخيل) على (المعرّب) ، وهو المصطلح الذي استعمله الخفاجي في عنونة كتابه، وإن كان هناك فرق بينهما[16]، على النحو الذي رأيناه في قول إبراهيم أنيس السابق .

أولاً- ضوابط اللفظ المعرَّب:

وضع علماء العربية ضوابط يعرف بها اللفظ الأعجمي ، ويتميز عن اللفظ العربي ومن أهمها[17]:

1 -النقل: أن يكون اللفظ منقولا عن أحد أئمة العربية الثقات، بأنَّ هذا اللفظ أعجمي.

2 -خروجه عن أوزان الأسماء العربية : مثل (إِبْرَسْيم)، فهو وزن مفقود في أبنية الأسماء العربية، ومثله خُراسان (بلد) ، وإسماعيل (علم).

3 -أن يبدأ اللفظ بنون تليها راء أصليين نحو: نرجس، ونرد، ونرس، ونرسيان، فهي كلمات أعجمية لخلو العربية من نحوها.

4 -أن يكون آخر اللفظ زاي بعد دال مثل : (الهنْدَازُ) و(المهندز)، فأبدلوا الزاي سيناً، وقالوا (المهندس) وروي عن الجوهري أنَّ " المُهَنْدِز: الذي يقدر مجاري القُنى والأبنية معرَّب، وصيّروا زايه سينا، فقالوا : مهندس؛ لأنَّه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال"[18].

5 -إذا اجتمع في اللفظ الصاد والجيم نحو: الصَّوْلجان، والصَّنْجَة، و الجصّ. ونقل السيوطي تـ (911هـ) عن ابن درستويه في " شرح الفصيح " أنه قال: " الجِصّ فارسيٌّ معرب كجَّ، أبدلت فيه الجيم من كاف أعجمية لا تُشبه كاف العرب، والصاد من جيم أعجمية وبعضهم يقول: القصَّ بالفتح ، وهو أفصح ، وهو لغة أهل الحجاز"[19].

6 -إذا اجتمع في اللفظ الجيم والقاف، مثل : المنجنيق والجُرْموق، ونقل السيوطي عن الفارابي قوله في " ديوان الأدب " قوله: " القافُ والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب، والجيم والتاء لا تجتمعُ في كلمة من غير حرف ذَوْ لَقِيّ، ولهذا ليس الجِبْت من

محض العربية ، والجيم والصاد لا يأتلفان في كلام العرب، ولهذا ليس الجصَّ ولا الإجّاص ولا الصَّوْلجان بعربيّ، والجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة واحدة، ولهذا كان الطّاجِن والطَّيْجَن مولّدين ؛لأنّ ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي "[20].

7 –إذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا مجردا من حروف الذلاقة ، وهي الباء، والراء والفاء واللام والميم، والنون قال الخليل: " إن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك ؛ فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب. وكذلك لا تجتمع الجيم والتاء في كلمة عربية من غير أن يصحبها حرف من حروف الذلاقة، ولذا فإن الجبت بمعنى الصنم، وكل ما عبد من دون الله معرب "[21]، واستثنى من ذلك اللغويون بضعة كلمات ذكرها الخليل.

8 –إذا اجتمع في اللفظة التاء والذال أو التاء والثاء ، مثل : توت ، وتوذ، أبدلت العرب من الثاء المثلثة والذال المعجمة تاء ثنوية ؛ لأنَّهما مهملان في كلامهم فصارت (توت)[22].

9 –إذا وقع في اللفظة شين بعد لام ، قال ابن سيده تـ (458هـ) : " ليس في كلام العرب شينٌ بعد لام في كلمة عربية محضة ، الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات"[23].

10 – إذا اجتمع في اللفظة سين وزاي ، أو سين وذال معجمة ، نحو: ساذج معرب (ساده) بدال مهملة ، و سذام معرَّب (سذاب) (اسم بقلة).

11– إذا كانت اللفظة على وزن فاعلان مثل : خراسان (بلد) أو فاعيل نحو: آمين، فهو عبراني، أو فعلل – بكسر الفاء وفتح اللام – ماعدا درهم وهبلع، وبلَعم، وضفدع، في لغة ضعيفة[24].

وورد المعرّب في أشعار العرب وأرجازهم وكلامهم، في شعر امرىء القيس، والأعشى، والفرزدق، والأخطل وجرير، والحطيئة، ورجز أبي النجم، ورؤبة، والعجاج[25]، وفي القرآن الكريم أيضا – كما سنرى بعد حين – والحديث الشريف، فقد روي عن الرسول –صلى الله عليه وسلم – أنه قال لأبي هريرة " (أشكنب درد) رواه مسلم، وكما كسا النبي

–صلى الله عليه وسلم– أم خالد خميصة، وأشار إلى علمها، وقال : سنال أو سنَّة بالتشديد، ومعناه : حسنة بالحبشية "[26].

وحكى السيوطي أنَّ القاضي تاج الدين بن السبكي نظم منها سبعة وعشرين لفظا في أبيات، وذيل عليها الحافظ أبو الفضل بن حجر بأبيات فيها أربعة وعشرون لفظا، ثمَّ ذيل السيوطي الباقي، وهو بضع وستون، فتمت أكثر من مائة لفظة [27] – ولولا ضيق المقام؛ لأوردناها جميعا – قدّمها السيوطي في سرد للألفاظ الأعجمية الواردة في القرآن الكريم[28].

ثانياً– الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم بين القبول والاعتراض :

ذهب بعض أهل العربية إلى أنَّ القرآن يخلو خلوا تاماً من كلام العجم وأنَّه كله بلسان عربي مبين، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف3] ، وقوله سبحانه : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء 195] وقوله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم 4] وقوله أيضا: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[يوسف2].

ومن هؤلاء الإمام الشافعي وابن جرير الطبري، وأبو عبيد بن سلام، والقاضي أبوبكر الباقلاني، وابن فارس.

فقال أبو عبيدة تـ (209هـ) في رواية عنه : " إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أنَّ كذا بالنَّبطية فقد أكبر القول.

وقال ابن جرير تـ (310هـ) : ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن إنها بالفارسية أو الحبشية أو النَّبطية أو نحو ذلك، إنَّما اتفق فيها توارد اللغات فتكلّمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد"[29].

وفي تفسيره بيَّن معنى قولهم:" في القرآن من كل لسان" فقال:" إنَّ فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به، نظير ما وصفناه من القول فيما مضى، وذلك أنَّه غير جائز أن يتولهم على ذي فطرة صحيحة مقر بكتاب الله ممن قد قرأ

القرآن وعرف حدود الله أن يعتقد أنَّ بعض القرآن فارسي لا عربي، وبعضه نبطي لا عربي وبعضه حبشي لا عربي، بعد ما أخبر الله تعالى ذكره عنه أنَّه جعله قرآنا عربيا"[30].

وشاركه الفخر الرازي تـ (604هـ) فقال في أثناء تعليقه على أول سورة فصلت: "ذهب قوم إلى أنَّه حصل في القرآن من سائر اللغات كقولهم: استبرق ، وسجيل، فإنهما فارسيان وقولهم: مشكاة ، فإنها من لغة الحبشة، وقولهم : قسطاس، فإنها من لغة الروم، والذي يدل على فساد هذا المذهب، قوله تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [الزمر28] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[31] في حين اشتدّ الإمام الشافعي في التنكير على من ادّعى أنَّ في القرآن عربيا وأعجميا[32].

ومن علماء القرن الرابع قال ابن فارس : " ذلك أنَّ القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء؛ لتوهم متوهم أنَّ العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لايعرفونها، وفي ذلك ما فيه "[33].

ونقل الإمام الغزالي عن القاضي الباقلاني فقال: " قال القاضي– رحمه الله – القرآن عربي كله لا عجمة فيه"، ونقل عنه أيضا قوله: " كل كلمة في القرآن استعملها أهل لغة أخرى؛ فيكون أصلها عربيا، وإنما غيَّرها غيرهم تغييرا ما كما غيَّر العبرانيون فقالوا : للإله: لاهوت، وللناس: ناسوت".

وعقَّب على ذلك بقوله : " أنكر أن يكون في القرآن لفظ عجمي، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل 103] وقال أقوى الأدلة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت 44].

ولو كان فيه لغة العجم لما كان عربيا محضا ، بل كان عربيا وأعجميا، ولاتخذ العرب ذلك حجة، وقالوا : نحن لا نعجز عن العربية ، أمَّا العجمية فنعجز عنها "[34].

غير أنَّه روي عن ابن عباس – رضي الله عنهما– ومجاهد وعكرمة، أنَّهم قالوا في كلمات كثيرة أنَّها أعجمية ، كسجِّيل ، والمِشْكاةِ ، وأَبارِيقَ، و إِسْتَبرقٍ ، والْيَمِّ ، والطُّورِ، وهم أكثر علماً بالتأويل من أبي عبيدة[35].

ويشاطرهم الخُويِّي تـ(693هـ)– فيما نقله السيوطي– ؛ فقد ردَّ قول من أنكر المعرَّب في القرآن الكريم بقوله: " إن قيل أنَّ (إستبرق) ليس بعربي ، وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة ، فنقول: لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة، ويأتوا بلفظٍ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك ... فإن أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ، ويأتي بلفظ آخر لم يمكنه ؛ لأنَّ ما يقوم مقامه إمَّا لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظاً واحدا يدل عليه ؛ لأن الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، ولم يكن لهم بها عهد، ولا وضع في اللغة العربية للديباج الثخين اسم، وإنما عرّبوا ما سمعوا من العجم واستغنوا به عن الوضع لقلة وجوده عندهم ونَزْرة تلفظهم به، وأمَّا إنْ ذكره بلفظين فأكثر، فإنه يكون قد أخلَّ بالبلاغة ؛ لأن ذكر لفظين لمعنى يمكن ذكره بلفظ تطويل؛ فعلم بهذا أنَّ لفظ (إستبرق) يجب على كل فصيح أنْ يتكلم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه، وأيّ فصاحة أبلغ من أن لا يوجد غيره مثله"[36].

وليس هذا فحسب بل نقل السيوطي عن بعضهم قوله :" من خصائص القرآن على سائر كتب –الله تعالى– المنزّلة ، أنها نزلت بلغة القوم الذين أُنزلت عليهم ، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم ، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب وأنزل فيه بلغات غيرهم من الرُّوم والفرس والحبشة شيء كثير "[37].

ونوه السيوطي إلى الحكمة من وقوع المعرَّب في القرآن ، بأنَّه " حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كلِّ شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن ليتمّ إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبُها و أخفها و أكثرها استعمالاً للعرب"[38].

وسبقه الثعالبي تـ (429هـ) في كتابه (فقه اللغة) فذكر ألفاظاً، رأى أنَّها أعجمية الأصل، انفرد بها الفرس والرُّوم، ولكنها جرت على اللسان العربي فاضطر العرب إلى تعريبها، أو تركها على حالها – كما ذكر سيبويه– وبعض هذه الألفاظ ورد في القرآن الكريم، وهي: الإبريق، والديباج، والمسك، والكافور ، والفردوس ، والبستان، والقسطاس، والميزان[39].

هذان رأيان مختلفان، **أحدهما** : يقول بخلو القرآن من المعرَّب خلوّا تاماً ؛ لأنَّه نزل بلسان عربي مبين ، وأصحاب هذا الرأي لهم حججهم فيما نادوا به.

والآخر: ذهب إلى ورود المعرَّب في القرآن الكريم، والقائلون به لهم حججهم أيضا، وله وجه من القبول، وبخاصة أن أكثر الألفاظ المعرَّبة في القرآن تتصل بحياة العرب اليومية من أدوات، ونباتات، وشرب ، وملبس ...إلخ ، وكلها دخلت اللسان العربي، بعد اختلاط العرب بهؤلاء العجم، لما تفتقره حياة البداوة والصحراء من مثل هذه الألفاظ التي تدل على حياة المدنية والترف عند الفرس وغيرهم من الأمم المتاخمة للبلاد العربية .

ومع ذلك ثمة رأي ثالث نحسم به الخلاف بين الفريقين، وهو الأخذ بالقولين جميعا، قاله أبو عبيدة – في رواية أخرى– أي وجود الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم، وعدم وجودها في وقت واحد وتفسير ذلك أنَّ الحروف وأصولها أعجمية، دخلت لغة العرب؛ فأعربتها بألسنتها، ونقلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها ، فصارت عربية، ووردت في القرآن الكريم[40].

وعلل ذلك بأنه خشي على الفقهاء من أن يُقدِم أحد عليهم فَيَنْسبهم إلى الجهل، ويتوهم عليهم أن أقبلوا على كتاب الله بغير ما أراده – عزَّ وجل – وهم كانوا أعلم الناس بالتأويل، وأشدّ تعظيما للقرآن. ويفهم من ذلك أنه أكثر ميلا إلى القول الأول، وهو خلو القرآن من الألفاظ الأعجمية، وإنما ذهب إلى التوسط بين القولين؛ لأسباب سبق ذكرها.

ووافقه الجواليقي تـ(540هـ) – فيما ارتآه – فالألفاظ عنده أعجمية بحسب الأصل، ولكنها دخلت اللغة العربية ؛ فعرَّبت وصارت من اللسان العربي فهي أعجمية أصلاً عربية حالا[41].

ويشهد لذلك ما خصصه له سيبويه تـ (180هـ) في كتابه من أبواب: باب اطرَّاد الإبدال في الفارسية[42]، وباب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أُعرب فكسّرته على مثال مفاعل[43]، وباب ما أعرب من الأعجمية ، حيث قال فيه : " اعلم أنهم يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه ... لمَّا أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يُلحقون الحروف بالحروف العربية.

وربما غيَّروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّا غيره وغيّروا الحركة، وأبدلوا مكان

الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم ؛ لأنَّه أعجمي الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم. وإنما دعاهم إلى ذلك أنَّ الأعجمية يغيّرها دخولها العربية بإبدال حروفها، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا الحركة وغيّروها كما يغيرون في الإضافة إذا قالوا : هَنَيٌّ نحو: زبانّي وثقفيّ.

وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو أجُرٍّ، وإبْرَيْسَم ، وإسماعيل ، وسَراويل، وفَيروز، والقَهْرَمان.

وقد فعلوا ذا بما ألحق ببنائهم وما لم يُلحق ، من التغيير والإبدال والزيادة والحذف لما يلزمه من التغيير. وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خُراسان ، وخُرّم، والكركم.

وربما غيّروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيّروه عن بنائه في الفارسية، نحو: فِرند ، وبَقّم ، وآجُرّ ، وجُربزٍ)"[44].

كما خصص الخفاجي تـ (1069هـ) فصلاً من " شفاء الغليل" للحديث عن تغيير المعرّب وإبداله، مستشهدا بقول سيبويه[45]– سالف الذكر– وآخر في اطراد الإبدال في الفارسية، مشيرا إلى أن بعضهم غفل عن هذا[46]، وسنرى أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها عند ابن جنِّي تـ (392هـ) عن أبي عليٍّ الفارسي تـ (377هـ) عن أبي عثمان المازني تـ (249هـ).

وممن تبعوا أبا عبيدة غير الجواليقي ابن عطية تـ (542هـ) من المفسرين، إذ قال في الألفاظ التي قيل أنها غير عربية: " أمَّا هذه الألفاظ وما جرى مجراها، فإنه قد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة غيّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة واستعملتها في أشعارها ومحاورتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن"[47].

وللإمام بدر الدين الزركشي تـ (794 هـ) مسلك آخر – لم أره عند غيره – متباين عن آراء السابقين، ويظهر ذلك بوضوح في النوع الذي خصصه لمعرّب القرآن الكريم، فهو يذهب في قوله بوقوع المعرّب في القرآن الكريم في اتجاهين[48]. إمَّا أن يكون ذلك من قبيل

التضمين، وأظنه بعيدا ، وإمَّا على سبيل التوافق بين اللغات – وذهب إليه غيره– كقوله في (يعقوب) الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود 71] فهو عنده وإن كان عبرانيا ، فلفظه " موافق للعربي من العقب والتعقيب "[49].

ومثله (آزر) فهو "من العجمي الذي وافق لفظه العربي، نحو الإزارة والإزرارة "[50]، كما في قوله تعالى: ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ ﴾[الفتح 29] ، و ورد في القرآن الكريم أيضاً قوله سبحانه:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام 74] ، قال الإمام ابن عاشور تـ (1973 م) : " الظاهر أنَّ المحكي في هذه الآية موقف من مواقف إبراهيم مع أبيه، وهو موقف غلظة فيتعين أنّه كان عندما أظهر أبوه تصلّبا في الشرك. وهو ما كان بعد أن قال له أبوه ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ وهو غير الموقف الذي خاطبه فيه بقوله: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ﴾ [مريم 43][51].

وقد تعرض ابن عاشور لهذه اللفظة من جميع النواحي المتعلقة بها، بشيء من الإسهاب مما يكفي القارئ عناء البحث، وتقلب صفحات مؤلفات الأئمة السابقين، محاولاً التوفيق بين آرائهم المتعددة ، وأقوالهم المختلفة ، ولولا خشية الإطالة المفرطة ، لسردنا أقواله جميعها – فيما رواه عن هؤلاء الأئمة – بسندها لأصحابها، من ذلك قوله: " الذي يظهر لي أنَّه: أنَّ (تارخ) لُقِّب في بلد غربة بلقب (آزر) باسم البلد الذي جاء منه، ففي معجم ياقو (آزر) بفتح الزاي وبالراء – ناحية بين سوق الأهواز وراء مهرمز. وفي الفصل الحادي عشر من سفر التكوين من التوراة أنَّ بلد تارح أبي إبراهيم هو (أور الكَلْدانيين) وفي معجم ياقوت (أور) – بضم الهمزة وسكون الواو – من أصقاع رامهرمز من خوزستان. ولعلّه هو أور الكلدانيين أو جزء منه أضيف إلى سكانه . وفي سفر التكوين أن (تارح) خرج هو وابنه إبراهيم من بلده أور الكلدانيين قاصدين أرض كنعان وأنهما مرّا في طريقهما ببلد (حَاران) وأقاما هناك ومات تارح في حَاران. فلعل أهل حاران دعوه آزر ؛ لأنّه جاء من صقع آزر. وفي الفصل الثاني عشر من سفر التكوين ما يدل على أنَّ إبراهيم – عليه السلام– نُبِّئ في

حاران في حياة أبيه "[52]. وأشار إلى أنَّه لم يرد في التوراة ذكر للمحاورة بين إبراهيم وأبيه، ولا بينه وبين قومه.

والظاهر أنَّ الفصل في قضية وجود المعرَّب في القرآن الكريم ، يحتاج لمزيد الجهد والعناء ؛ لفقدان الأدلة القطعية بوجوده أو عدمه ، وبخاصة إذا ما عرفنا – بالنظر في نشأة اللغة العربية – أنها أقدم اللغات وتسبق السريانية والفارسية والعبرية نشأة وذيوعاً.

وبحدوث التبادل اللغوي بين هذه اللغات على مرّ العصور يصعب إعادة اللفظ إلى جذوره اللغوية، فربما يكون في لغة انتقل منها إلى أخرى ثمَّ رجع إليها ، وربما ... إلى غير ذلك من الظواهر التي تصحب اللغات في نشأتها وتطورها.

لذا فالتوسط بين القولين كان صوابا على اعتبار أنَّ اللفظ من جذور عربية، ثمَّ انتقل إلى لغة العجم، فاكتسب سماتها، وعاد إلى أصله فدخل اللسان العربي معرَّباً.

ثالثا– الاشتقاق من الألفاظ المعرَّبة :

أجاز بعض اللغويين القدامى الاشتقاق من المعرَّبات ، استنادا على ما صنعته العرب، إذا اشتقوا النكرة من الأعجمي، كما تشتق من أصول كلامهم، وذلك في نحو قول رؤبة بن العجاج :

هل يُنْجينيّ حَلِف سخْتيت[*] أو فضَّة أو ذهب كبريت[51]فعدوا (سختيت) من السخت ، كـ (زِحليل) من الزحل[52].

وجعلوا قولهم : (طاب الخُشْكُنَانُ) بالرفع، من كلام العرب وإن كانت العرب لم تتكلم به؛ لأنَّك بإعرابك إياه قد أدخلته في كلام العرب ؛ لأن كل فاعل عربي مرفوع – وهو لأبي عليٍّ الفارسي– كما ذكر تلميذه ابن جنِّي[53]؛ لأن من مذهبهما (أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وتبعهما المازني[54].

[*] سختيت: شديد.

ويؤكد ابن جنِّي مذهب سيبويه في قوله:" إنَّ ما أعرِب أجرت من أجناس الأعجميَّة قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجُرّ، وإبْرَيْسَم، وفِرِنْدٍ، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنَّه لمَّا دخلته اللام في نحو: الديباج، والفِرِنْدِ، والسِهريز، والآجُرّ؛ أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراها"[55]– وقد سبقت الإشارة إلى قول سيبويه – وأكده أبوعليٍّ قبله باشتقاق العرب النكرة من الأعجمي في بيت رؤبة السابق[56].

وقال ابن جنّي حكاية عن أبي عليٍّ عن ابن الأعرابي أنه قال: " يقال دَرْهمت الخُبَّازَى أي صارت كالدراهم، فاشتُقَّ من الدرهم وهو اسم أعجميّ. وحَكَى أبو زيد: رجل مُدَرْهَم: قال ولم يقولوا منه دُرْهِم، إلا أنَّه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسَه حاصل في الكفّ ولهذا أشباه "[56].

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما ورد في قول الراجز :

هل تعرفُ الدار لأمِّ الخزرج منها فظلت اليوم كالمزرَّج[57]

فقد اشتق (المزرّج) من (الزرجون) أي الذي يشرب الخمر، وقياسه عند ابن جنِّي أن يقول (كالمزرْجِن)؛ لأنَّ القياس في (زَرَجُون) أن تكون النون أصلاً بمنزلة السين من قَرَبُوس، والصحيح من نحو هذا الاشتقاق –عند أبي عليٍّ الفارسي– قول رؤبة :

في خدْرِ ميَّاس الذمى مُعَرْجَنِ[59]

وأنشد ابن جنِّي (المعرجن) باللام ، والتعريف هنا يدل على أنَّ النون من عُرْجون أصلا، وإن كان من معنى الانعراج، وعلى ذلك فسّروا قوله تعالى: ﴿ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس 39] فالعرجون هنا هو العذق بشماريخه بما عليه من رطب فينحني، وعلى هذا القياس وجب أن تكون نون (عرجون) زائدة عند ابن جنِّي ، كزيادتها في (زيتون)، ولكن (المعرجن) في بيت رؤبة منع هذا[60].

فتبين أنَّ ابن جنِّي يشترط القياس لصحة الاشتقاق من الأعجمي؛ ولشدة حرصه على ذلك أنه راجع أستاذه أبا عليٍّ في بعض الأبنية، فقال: " قال أبو عليٍّ وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر أو ساجع أو متّسِع، أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً

وصفة لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ...قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم ، قال : ألا ترى أنَّك تقول : طاب الخُشْكُنَانُ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلَّمت به ... فبرفعك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها "[61].

وقال أيضا: " إذا تركت العرب أمراً من الأمور لِعلَّة داعية إلى تركه، وجب اتباعها عليه، ولم يَسعْ أحداً بعد ذلك العدول عنه "[62].

وطعن على العجاج و رؤبة " أنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما "[63].

غير أنَّه قال في شرح تصريف المازني – وهو الأسبق– : " أمَّا الأسماء الأعجمية، ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق؛ لأنها ليست من اللغة العربية.

وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب، لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوّغ فيه التصريف مع أنَّه عربي، فالأعجمي بالامتناع أولى، وهو به أحرى لبُعد ما بين الأعجمية والعربية ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا إسماعيل ونحوهما، اشتقاقا ولا تصريفا، كما لا تجدُهما لـ (قَدْ، وهَلْ، وبل) فالأمر فيهما واحد"[64].

وذهب إلى تخطيئه من قال بالاشتقاق في نحو (إبليس) و(إدريس) فقال: " أمَّا قول من يقول: إنَّ (إبليس) من قول الله تعالى: ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم 12]

ومن قول الرجز:

يا صاح هل تعْرفُ رَسْماً مُكْرَسَا قال نَعَمْ أعْرِفَه وأبْلسَا

فخطأ منه لو كان (إبليس) من هذا لكان عربيا؛ لأنه مشتق، ولوجب صرفه؛ لأنك لو سميت رجُلا بـ (إجفْيل ، وإخريط) لصَرفته ؛لأنّه لا مانع من الصرف.

وكذلك أيضا لا يجوز أن يكون (إدريس) من درست القرآن ولا من درس المنزل ونحوهما، ولا يكون (يعقوب) من العقبى، ولا من العقاب ونحوهما؛ لأنّه لو كان كذلك كان مشتقا عربيا، ولوجب صرفه كما تصرف (يربوعا ويعسوبا) اسمي رجل.

وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ألا ترى إلى قول النابغة:

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قابوس أوْعَدَني ولا قرارَ على زُأرٍ من الأسَد

فلو كان هذا من قَبَسْتُ النّار لا نصرف؛لأنه كان يكون بمنزلة (حارود) من الحرد، و(عاقو) من العقل .

وإذا كان الأمر كذلك، فليس لأحد أن يقول إنّ (إبراهيم وإسماعيل) لهما مثال من الفعل، كما لا يمكن ذلك في (إنَّ ، وثمَّ ، وقد ، وسوف) وما أشبه ذلك.

ولكن يقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب ، لكان من حكمها كَيْت وكَيْت كما أن (سوف، وحتّى) لو سُمي بهما لكان من أمرهما كيت وكيت "[65].

وهو القول الصواب – الذي عليه أهل اللغة – في إنكارهم الاشتقاق من الأعلام الأعجمية، أمَّا الاشتقاق من أسماء الأجناس فهو جائز بشرط القياس – كما سلف – فإذا لم يتحقق القياس في اللفظة المعرَّبة فلا يجوز الاشتقاق منها، وأنكر على الأخفش بناءه على أبنية العرب مطلقاً، وعلى أي مثال سألته، فقال: " ... لأنَّه أجاز بناء الأعجميان فيلزمان هذا أيضا ... والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب؛ لأنَّك في بنائك إياه إدخالا له في كلام العرب. والدليل على ذلك أنك تقول: (طاب الخُشْكُنَانُ) فترفعه وإن كان أعجميا. لأنَّ كل فاعل عربي مرفوع . فإنَّما تقيس على ما جاء وصح "[66].

ومن المفسرين المحدثين نرى ابن عاشور من المنتصرين لفكرة المعرَّب في اللغة العربية والقرآن يقطع القول بأنَّ (إبليس) منقول إلى العربية من لغة أخرى، لم يذكرها أهل اللغة فقال: " إبليس اسم معرَّب من لغة غير عربية، ولم يعينها أهل اللغة ولكن يدل لكونه معرَّب، أنَّ العرب منعوه من الصرف، ولا سبب فيه سوى العلمية والعجمة؛ ولهذا جعل الزَّجاج همزته أصلية ، وقال وزنه على فعليل"[67].

وقال أيضاً: " إدريس اسم جعل علما على جدِّ أبي نوح وهو المسمّى في التوراة (أخُنُوخ) فَنُوح هو ابن لامك بن متُوشالح بن أخنوخ فلعلّ اسمه عند نسّابي العرب إدريس، أو أنَّ القرآن سماه بذلك اسماً مشتقا من الدرس والصحيح أنّ اسمه عند المصريين (ثُوت) أو (تحُوتي) أو (تهوتي)، لهجات في النطق باسمه.

وذكر ابن العِبْرى في تاريخه : أن إدريس كان يلقب عند قدماء اليونان (طريسمجيسيطيس) ومعناه بلسانهم ثلاثي التعليم، لأنه كان يصف الله تعالى بثلاث صفات ذاتية، وهي الوجود والحكمة والحياة.

ولا يخفى قرب الحروف الأولى في هذا الاسم من حروف إدريس فلعل العرب اختصروا الاسم لطوله، فاقتصروا على أوله مع تغيير"[68].

أما ابن جنِّي فقد ختم كلامه في (باب أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) بقوله:" وقد كنت ذكرت طرفا منه في كتابي (شرح تصريف أبي عثمان)، غير أنَّ الطريق ما ذكرت لك، فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم "[67]، وهو هنا يعنى الاشتقاق من أسماء الأجناس؛ لأنَّه لم يتعرض للأعلام الأعجمية في أي من الشواهد التي ساقها في هذا الباب .

وفيه دعوة إلى الاشتقاق والاستفادة منه؛ لصياغة ألفاظ لم تسمع عن العرب كأسماء الفاعلين والمفعولين قياساً على ما سُمع منها. والدعوة إلى تعريب الألفاظ الأعجمية؛ لمشابهتها أصول كلام العرب؛ لأنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها.

وبفضل هذه المقولة أصدر المجمع اللغوي بدمشق قرار (ملحقات الأصول العامة) والذي بموجبه أصبحت الكلمات التي استعملها قدامى النحويين والصرفيين كالقياس، والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر والكثير، والباب، والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس، وأن وجود مثل هذه المصطلحات في مؤلفات القدامى سوغ للباحثين المحدثين قياس ما لم يسمع عن العرب ما سمع عنهم[68].

وفيه روايتان مختلفتان عن أبي بكر بن السراج ت(316هـ) أحدهما : أنه قال: " مما ينبغي أن يَحْذَرَ منه كلّ الحَذَرِ أن يَشْتَقَّ من لغة العرب لشيء من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادّعى أنَّ الطير وَلَدُ الحُوتِ"[69].

والأخرى: حُكِيَ عن أبي عليٍّ الفارسي أنَّه قال: " رأيت أبا بكرٍ يُديرُ هذه اللفظة (بُوصِيٌّ) لِيَشْتَقَّها. فقلتُ: أين تذهبُ، إنّها فارسيةٌ، إنّما هو(بُوزيد) وهو اسم جَدِّنا ! قال ومعناه: السَّالِمُ، فقال أبو بكر : فرَّجتَ عنِّي"[70].

فاتضح لنا من النص الأول أنَّ ابن السراج يمنع الاشتقاق من الأعجمي مطلقا، ولكن ثبت برواية تلميذه أبي عليٍّ أنَّه كلَّف نفسه عناء الاشتقاق من العلم الأعجمي، غير أنَّ أبا عليٍّ نبَّه إلى ما غفل عنه وهو أنّ أسماء الأعلام الأعجمية لا يشتق منها .

وتبعه السيوطي فقال: " لا يخلو أن يشتق من لفظ عربي أو عجمي مثله، ومحالٌ أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه؛ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت في الأصل أو إلهاما وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض؛ لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليد، ومحال أن تنتج النوق إلاَّ حورانا وتلد المرأة إلاَّ إنسانا "[71].

والظاهر أنّه يعنى بذلك الأعلام مما عرَّبه العرب لا أسماء الأجناس – كما رأينا عند السابقين – وصرّح بذلك فقال : " وأمَّا الضربُ الأخر– وهي الأعلام – فبعيدةٌ من هذا كل البعد، بل لها أحكام تختص بها من جمع وتصغير، وغير ذلك ... وجملة الجواب أن الأعجمية لا تشتق، أي لا يُحكم عليها بأنَّها مشتقة، وإن اشتق من بعضها... فإذا وافق لفظ أعجمي لفظا عربيا في حروفه فلا ترين أحدهما مأخوذا من الآخر فإسحاق اسم النبي ليس من لفظ أسْحَقه الله إسحاقا، أي أبعده في شيء، ولا من باقي متصرفات هذه الكلمة كالسَّحق، وثوب سَحْق، ونخلة سَحُوق، وساحوق اسم موضع ومكان سحيق. وكذا يعقوب اسم النبي ليس من اليعقوب اسم الطائر "[72].

وسبقهم جميعا إلى ذلك ثعلب حينما قال : " الأسماء الأعجمية كإبراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعا؛ فأمَّا التثنية فتجئ على القياس مثل إبراهيمان، وإسمعيلان، فإذا جمعو حذفوا فردّوها إلى أصل كلامهم، فقالوا : أباره، وأسامع. وصغروا الواحد على هذا بُرَيْه وسُمَيعْ، فردوها إلى أصح كلامهم "[73] .

أمَّا أسماء الأجناس فذكر السيوطي بعضا مما أورده ابن جنِّي في (باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ، وزاد عليها ثمَّ قال : " وليس يلزم في المعرَّبات أن تأتي على أمثلتهم ؛ ألا ترى إلى الآجر، والإبْرَيَسم، والإهْلِيلجَ ، والإطْرِيفَل، بل إن جاءت به فحسنٌ؛ لتكون مع إقحامها على العربية شبيهةً بأوزانها، ونيروز أَدْخَل في كلامهم وأشبه به؛

لأنَّه كقيصوم وعَيْثُوم. فأمَّا اشتقاق الفعل منه فعلى لفظيهما له نظيرٌ في كلامهم فنَوْرَز كحَوْقَل، وهَرْوَل ونَيْرَز كَبيْطَر وبَيْقَر، والفاعل من الأول مُنَوْرِز، ومن الثاني مُنَيزَرْ، وقد بنى أبو مهدية اسمَ الفاعل من لفظٍ أعجمي، وذلك فيما أنشدوا له في حكاية ألفاظ أعجمية سمعها وهي:

يقولون لي شنبذ ولست مشنبذا — طول الليالي ما أقام ثَبير

ولا قائلا زودا ليعجل صاحبي — وبستان في قولي عليّ كبير

ولا تاركا لحني لأتبع لحنهم — ولو دار صرف الدهر حيث يدور

فبنى من شنبذ مشنبذاً وهو من قولهم: شون بوذ أي كيف – يعنون الاستفهام، وزود: عجل. وبستان: خذ"[74].

ولا غرابة في ذلك فهو من مذهب الخليل الذي ذكر أنَّ العرب تصرفوا في المعرَّب كما تصرفوا في الكلمات العربية، وجعل لبعضها أصلاً اشتقت منه فكلمة (سختيت) في قول رؤبة السابق عنده فارسية اشتقها رؤبة من (سخت).

وزاد على ذلك بأن أجاز الاشتقاق من اسم الجنس الأعجمي بقوله: ولو اشتق من (الباشق) (بشق) لجاز، و(الباشق) فارسية معرَّبة للأجدل الصغير[75].

بذلك يمكننا القول: إن العرب عاملوا الأسماء الأعجمية غير الأعلام معاملة الأسماء العربية، من حيث الإعراب، ودخول الألف واللام، والصرف إن لم يمنع من ذلك مانع يمنع الكلمة العربية، وفي الاشتقاق أيضا .

وقد وعى الشيخ ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير" قيمة هذه الظاهرة، فرصد لها حيزا كبيرا من تفسيره تكلم فيه عن الألفاظ الأعجمية الواردة في القرآن الكريم – سأكتفي بالإشارة إلى بعضها[76]– لدخولها في لغة العرب التي نزل بها مبيناً جذورها اللغوية واللغة المعرَّبة منها.

وأدعوا الله أن يوفقني فيما أقدمت عليه من دراسة مستفيضة حول تأصيل ما ورد في " التحرير و التنوير" من الدخيل؛ لتكون نبراساً بين يدي طلابنا و الساعيين للبحث والدراسة في العلوم اللغوية بفروعها.

الهوامش

[1] ينظر: فقه اللغة العربية ، علي عبد الواحد وافي، ص 57- 95 .

[2] ينظر : نفسه: ص 96 .

[3] ينظر نفسه : ص 203 ، والتعريب ، سالم ، ص 206 – 209 .

[4] ينظر : مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن ابن خلدون ، ص 480 – 481 .

[5] ينظر : بين العربية والفارسية والتركية ، حسين مجيب المصري ، ص 53-55 .

[6] ينظر : نفسه : ص 55 .

[7] بين العربية والفارسية والتركية : ص 56 .

[8]ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص 104 . وقد خصه د. رجب عبد الجواد بدراسة تحت عنوان: (الاقتراض المعجمي من الفارسية إلى العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث).

[9] التعريب : ص 209 .

[10] المعرَّب من الكلام الأعجمي: الجواليقي، ص5 .

[11] شفاء الغليل ، الخفاجي ، ص 24 .

[12] المزهر في علوم اللغة: السيوطي، 1 / 268 .

[13] التعريب ضرورة حضارية ، رشاد محمد عبد الجواد ، ص 1056 .

[14] المصدر نفسه،وانظر: الكلام المعرّب في قواميس العرب،سميح أبو مغلي، ص10 .

[15] من أسرار اللغة : ص 103 -104 ، وانظر: التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز، ص 47 .

[16] ينظر: التعريب : ص 210 ، والكلام المعرَّب في قواميس العرب : ص 13-17 ، وقضية التعريب بين التراث وعلم اللغة الحديث : عبد الفتاح البركاوى ص 577 -575 ،578- 581، التعريب ضرورة حضارية : ص 1057 -1058 .

[17] ينظر: المعرَّب من الكلام الأعجمي ، الجواليقي ،ص 15 -16 ، والمزهر في علوم اللغة : 1 / 270 ، التعريب ص 211

[18] المزهر في علوم اللغة : 1 / 271 .

[19]نفسه : 1 / 273 .

[20]نفسه : 1 / 270 – 271 .

[21] كتاب العين : الفراهيدي ، 1 / 57 ، وانظر : المعرَّب من الكلام الأعجمي: ص10–11، والمزهر في علوم اللغة: 270/1 .

[22] ينظر: المزهر في علوم اللغة : 1 / 270 ، والتعريب : ص 212 .

[23] نفسه : 1 / 275 ، وشفاء الغليل : ص 29 .

[24] ينظر : شفاء الغليل : ص 29 .

[25] ينظر : من أسرار اللغة : ص 103 ، التعريب : ص 213 .

[26] شفاء الغليل : ص 28 ، وفي سنن ابن ماجة ، قال أبو هريرة : هجر النبي – صلي الله عليه مسلم – فهجرت وصليت ، ثم جلست ، فالتفتَ إليَّ وقال : شكم درد، فقلت: نعم ، فقال: قم فَصلِ، فإن في الصلاة شفاء، ومعنى اللفظة الفارسية : هل وجع بطنك "

[27] الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، 2 / 119 .

[28] ينظر: نفسه، 108/2–119.

[29] الإتقان في علوم القرآن : 2 / 105 ، وانظر قول أبي عبيدة في المعرَّب من الكلام الأعجمي: ص 6 ، و شفاء الغليل: ص 25 .

[30] جامع البيان (تفسير الطبري): 1 / 8.

[31] التفسير الكبير : 7 / 347 .

[32] ينظر: الرسالة : 41 – 43 ، والإتقان في علوم القرآن : 2 / 105 – 106 .

[33] الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، ص 33 ، وانظر: البرهان في علوم القرآن : الزركشي، 1 / 288 ، الإتقان في علوم القرآن 2 / 105 .

[34] المستصفى : 1 / 105 – 106 .

[35]) ينظر: المعرَّب من كلام الأعجمي : ص 6 ، وشفاء الغليل : ص 25 .

[36] الإتقان في علوم القرآن : 2 / 107 – 108 .

[37] نفسه: 2 / 106، ويبدو لي أنَّ عبارته (القرآن احتوى على جميع لغات العرب) عبارة عامة تحتاج إلى مزيد عناية وتهذيب؛ لأن من لغات العرب لغات مرذولة – على حد تعبير السيوطي – والقرآن منزه عن ذلك، فهو في أعلى مراتب الفصاحة. وعبرة السيوطي التالية أكثر دقة.

[38] نفسه : 2 / 106 .

[39] انظر: فقه اللغة، الثعالبي، ص 316–318 .

(40) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ، ص 33 .

(41) ينظر: المعرَّب من الكلام الأعجمي : ص 6 ، وشفاء الغليل : ص 25 .

(42) ينظر: سيبويه : الكتاب ،4 / 305 .

(43) ينظر: نفسه ، 3 / 620 .

(44) نفسه: 4 / 303 – 304 .

(45) ينظر: ص 26 .

(46) ينظر: المصدر نفسه ص 27 .

(47) البرهان في علوم القرآن : 1 / 289 .

(48) ينظر: نفسه : 3 / 344 .

(49)نفسه :1 / 161 .

(50) المصدر نفسه .

(51) التحرير و التنوير: 312/7.

(52) المصدر نفسه: 311/7–312 ، و انظر: البحر المحيط ، 562/4.

(53) ديوانه: ص 26 .

(54) ينظر: الخصائص لابن جني ،1 / 358 .

(55) ينظر: نفسه : 1 / 357 ، 359 ، المنصف لابن جني ،1 / 181 .

(56) ينظر: الكتاب لسيبويه: 234/3، 303/4، الخصائص: 357/1 ، 2 / 25، والمنصف: 1/ 180.

(57) ينظر: الخصائص : 1 / 357 .

(58) ينظر: نفسه : 356/1.

(59) نفسه: 1 / 358 .

(60) ينظر: الرجز في : الخصائص : 1 / 359 ، والمنصف: 1 / 148، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : 1 / 80، ومقاييس اللغة : 4 / 91 ، والممتع في التصريف: ص 170، واللسان : (زرج) ، والتاج: (زرج) ، (جبر) .

(61) من أرجوزة في ديوانه: ص 59 .

(62) ينظر: الخصائص : 1 / 359 .

(63) نفسه: 1 / 358–359 ، وانظر: 2 / 25 .

(64) نفسه: 1 / 362 .

(65) نفسه: 1 / 369 .

(66) المنصف : 1 / 127 .

(67) نفسه: 1 / 128 .

(68) نفسه:181/1 .

(69) التحرير و التنوير: 424/1.

(70) المصدر نفسه: 130/16–131، وانظر:الكشاف، 23/3–24، وتفسير الرازي:212/21، والبحر المحيط: 276/7.

(71) الخصائص: 1 /359 .

(72) ينظر: القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة ، شاكر العيساوي : ص 24 .

(73) المعرّب من الكلام الأعجمي: ص 5 ، وانظر: المزهر في علوم اللغة: 1 / 287 .

(74) المعرّب من الكلام الأعجمي: ص 5.

(75) المزهر في علوم اللغة: 1 / 287 .

(76) نفسه: 292/1 ، ثوب سحق : خلق ، ونخلة سحق : مرتفعة بعد ثمرها عن المجتني .

(77) نفسه: 1 / 293 .

(78) نفسه: 1 / 291 .

(79) ينظر: كتاب العين:4 / 194،245 ، 5 / 46. ونحوه في: المزهر في علوم اللغة: 1 / 288 – 290 .

(80) ينظر: التحرير و التنوير على سبيل التمثيل لا الحصر،408/1 ،424 ،182/7، 311 ، 313 ، 313/15 ، 130/16 –131 ، 76/29 ،389 ،399 ،198/30 .

مصادر البحث ومراجعه:

*القرآن الكريم برواية ورش عن عاصم.

* الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1418 هـ- 1997 م.

* الاقتراض المعجمي من الفارسية إلى العربية (في ضوء الدرس اللغوي الحديث)، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار القاهرة – مصر، ط/1، (د.ت).

* التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1973م)، دار سحنون، (د.ت).

* التعريب في القديم و الحديث، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، (د.ت).

* التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت 604هـ) ، قدَّم له هاني الحاج، تح عماد زكي الباروني، المكتبة التوفيقية – القاهرة ،(د، ت).

* الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ)، تح د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط/1 ، 1421هـ- 2001م .

* شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، محمد عبدالمنعم خفاجي (ت 1069هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ط/1 ،(د.ت).

* الرسالة ، أبو عبدالله الشافعي (ت 204هـ)، تح الشيخ أحمد محمد شاكر، مطبعة الحلبي ،1938م.

* الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها و سنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/1، 1418هـ-1997م.

* فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر، (د.ت).

* فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م.

* كتاب سيبويه، سيبويه (ت 180هـ)، تح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط/1 ، (د.ت) .

* كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تح مهدي المخزومي- وإبراهيم السامرائي، ط/1، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت- لبنان، منشورات دار الهجرة إيران، 1405هـ.

* الكلام المُعرَّب في قواميس العرب، سميح أبو مغلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1418،1هـ-1998 م.

* لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأفريقي(ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، (د.ت).

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ) ، تح محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/1 ،1419 هـ-1998م.

* المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي (ت 711هـ)، تح محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد البيجاوي، ط/3 ، دار التراث ، (د.ت).

* المستصفى من علم الأصول، أبو محمد الطوسي الغزالي ، الطبعة الأميرية، (د.ت).

* معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، (د.ت).

* المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي (ت 540هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/1، 1419 هـ-1998 م.

* مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن ابن خلدون ، طبعة دار الشعب، (د.ت).

* من أسرار اللغة العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/8، (د.ت).

* المنصف (شرح ابن جنِّي لكتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ)، تح د. إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مكتبة الثقافة الدينية (د.ت).

* الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تح فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط8 (د.ت).

الدوريات:

* بين العربية والفارسية والتركية، حسين مجيب المصري، مجلة مجمع اللغة العربية، ج40، 1397هـ - 1977 م.

* التعريب، مصطفى عبد الحفيظ علي، مجلة كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر– كلية اللغة العربية المنصورة، العدد الثامن، 1407هـ– 1987 م.

* التعريب ضرورة حضارية،رشاد محمد عبد الجواد،مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر، ع21 ، ج2 ،1424هـ –2003م.

* قضية التعريب بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبدالفتاح البركاوي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر،1411 هـ –1991م.

* القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة، شاكر العيساوي، مجلة اللسان العربي، مج14، 1976 م.